



العلاقات العراقية-التركية ٢٠٠٥-٢٠١٠ (دراسة سياسية اقتصادية)

د. حنا عزو بهنان

أستاذ مساعد/ قسم الدراسات التاريخية والثقافية/ مركز الدراسات الإقليمية/
جامعة الموصل

مستخلص البحث

يوضح هذا البحث طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية التي سادت بين الدولتين-العراق وتركيا- بعد الانتخابات العامة التي جرت في العراق في كانون الثاني ٢٠٠٥ وحتى سنة ٢٠١٠ والتي امتازت بتطورها، لا سيما بعد أن غيرت تركيا من سياستها في التدخل في شؤون العراق الداخلية. ووصلت هذه العلاقات إلى أوجها، بما توصل إليه الطرفان العراقي والتركي في ١٠ تموز من توقيع اتفاقية (الإعلان السياسي المشترك) التي تعد تدشيناً لعهد جديد من العلاقات بينهما، عندما تأسس بموجبها (المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا).

تمهيد

شهدت العلاقات العراقية- التركية تأزماً خلال السنوات (١٩٥٨ - ١٩٦٨) اثر موقف تركيا المعادي من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق وانسحاب الأخير من حلف بغداد سنة ١٩٥٩ من جهة، واتهام الحكومة العراقية لتركيا بأنها تدعم المسلحين الكرد في العراق اثر نشوب الحركة الكردية المسلحة في شمال العراق سنة ١٩٦١ من جهة اخرى^(١)، لكن الحكومة التركية غيرت من موقفها عند قيام ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ في العراق، حيث لم تمض سوى ثلاثة أيام حتى أعلنت اعترافها بالحكومة الجديدة في العراق، مما شكل ذلك



ارتياحاً كبيراً لدى الحكومة الأخيرة^(٦)، وانعكس ذلك على علاقات الدولتين، إذ شهدت تحسناً ملحوظاً وعلى مختلف الأصعدة منذ ذلك التاريخ وحتى قبيل اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية (حرب الخليج الأولى) ١٩٨٠ - ١٩٨٨^(٣).

تميز الموقف التركي بحياديته من تلك الحرب، حيث دعت الحكومة التركية إلى فض ذلك النزاع سلمياً. ولم تسمح باستخدام القواعد العسكرية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) N.A.T.O في أراضيها ضد أي طرف من أطراف ذلك النزاع^(٤)، إلا أن تركيا غيرت من موقفها في حرب الخليج الثانية ١٩٩١ اثر اجتياح القوات العراقية الكويت في ٢ آب ١٩٩٠ من خلال التزامها بالحصار الاقتصادي الذي فرضه مجلس الأمن الدولي في الشهر نفسه على العراق، وكذلك تدخلها السافر في شؤون العراق الداخلية عن طريق إنشاء منطقة حظر الطيران فوق شمال العراق في نهاية تلك الحرب^(٥)، لا بل ظهور مواقف تركية أكثر خطورة من خلال استخدام توركوت أوزال Turgut Ozal رئيس وزراء تركيا (١٩٨٣-١٩٨٩) تعبير (الشعوب العراقية)^(٦). ونشر قوات تركية تتراوح ما بين (١٠٠٠-١٥٠٠) عسكري على الحدود العراقية - التركية، لا بل توغل قوات تركية مؤلفة من عدة الاف في عمق الأراضي العراقية لملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني التركي P.K.K.^(٧).

اتخذت الحكومة التركية موقفاً مغايراً لمواقفها السابقة تجاه العراق فيما يتعلق بالعدوان الأمريكي الذي تعرض له العراق في ٢٠ آذار ٢٠٠٣ رغم طبيعة العلاقات الإستراتيجية التي تربط الدولتين (تركيا والولايات المتحدة الأمريكية)، إذ رفض المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان) في بداية الشهر نفسه السماح للقوات الأمريكية بالمرور عبر الأراضي التركية لفتح جبهة ثانية في شمال العراق^(٨). وهكذا بقيت تركيا محافظة على موقفها الحيادي حتى انتهاء العمليات العسكرية واحتلال العراق في ٩ نيسان



٢٠٠٣^(٩)، لكن ذلك الموقف تغير بعد مرور عدة أشهر اثر المباحثات التي جرت بين الساسة والقادة العسكريين الأمريكان والأتراك في أواخر آب وأوائل أيلول بخصوص مشاركة قوات تركية في " قوات حفظ السلام" في العراق بسبب تدهور الوضع الأمني فيه، إذ وافق المجلس الوطني التركي في تشرين الأول من تلك السنة على مقترح الحكومة التركية بإرسال ١٠ آلاف جندي إلى العراق. وتجدر الإشارة أن تلك الاستجابة تعثرت اثر صدور قرار مجلس الأمن الدولي المرقم ١٥٠٠ في ١٤ آب من السنة نفسها الذي لم يتضمن أي بند يخول أي دولة إرسال قواتها إلى العراق تحت غطاء دولي أولاً^(١٠)، كذلك عارض مجلس الحكم الانتقالي العراقي (أسس في ١٣ تموز ٢٠٠٣) وبشدة تلك الاستجابة، فضلاً عن أغلبية الشعب العراقي وعدّ ذلك تدخلاً سافراً في شؤون العراق الداخلية ثانياً^(١١).

وعلى اثر ما شهدته الساحة العراقية من تطورات خطيرة بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ اثر تدخل بعض الدول المجاورة للعراق في شؤونه الداخلية ومحاولة فرض أجندتها بشأن طبيعة نظام الحكم فيه أبدت تركيا قلقها وتخوفها الشديدين تجاه ذلك، لذا فإنها نسقت مع دول الجوار العراقي وحضرت مؤتمرات دولية خاصة بالقضية العراقية أكدت على وحدة اراضي العراق وعدم تدخل اي طرف في شؤونه الداخلية. ولعل مؤتمر شرم الشيخ الذي عقد في ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٤ بحضور تلك الدول مع مجموعة الدول الصناعية الثمانية (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، روسيا الاتحادية، إيطاليا، بريطانيا، فرنسا وكندا)، وكذلك منظمات عربية وإقليمية ودولية أبرز دليل على ذلك^(١٢).

تطور العلاقات السياسية العراقية - التركية (٢٠٠٥ - ٢٠١٠)

كانت هناك بعض القضايا التي تقف حائلاً دون تطور العلاقات بين الدولتين بسبب تطورات الأحداث التي شهدتها العراق، وبخاصة المناطق



الشمالية منه، لاسيما ما يتعلق بتصريحات بعض القيادات الكردية على اعتبار أن مدينة كركوك كردية وتخوف الحكومة التركية من حدوث تغير ديموغرافي في تلك المدينة والاحتكاكات بين العرب والتركمان والكرد وتردي الوضع الأمني فيها، ومصير التركمان في العراق وإقامة نظام فيدرالي في العراق وشن قوات حزب العمال الكردستاني التركي عمليات عسكرية داخل الأراضي التركية انطلاقاً من قواعده داخل الأراضي العراقية، والذي أفلق تركيا بشكل أكبر نتائج الانتخابات العامة التي جرت في العراق في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ التي أغضبت نتائجها المسؤولين الأتراك وإذ حصلت الجبهة التركمانية على ٣ مقاعد من مجموع ٢٧٥ مقعداً^(١٣)، من خلال ما صرح به رجب طيب اردوغان Recep Tayyeb Erdogan رئيس وزراء تركيا (٢٠٠٣-) بأن تلك الانتخابات "غير ديمقراطية وغير عادلة" وحمل الإدارة الأمريكية مسؤولية ما قد يقع من اضطرابات وعنف بين الكرد والتركمان في كركوك استناداً إلى نتائج الانتخابات^(١٤)، لكن المستجدات في علاقات تركيا الخارجية والمتمثلة بعودة العلاقات الطبيعية مع الولايات المتحدة من جهة، وموافقة الاتحاد الأوروبي على استئناف مباحثات انضمام تركيا إليه شرط عدم تدخلها في شؤون العراق الداخلية من جهة ثانية جعلها تبحث عن خيار آخر يرضي ذلك الاتحاد^(١٥)، منها قبولها قيام ترتيبات فيدرالية للكرد في العراق. وتعزيز التبادل التجاري مع العراق. وبالمقابل أبدت الحكومة العراقية ارتياحها بخصوص ذلك من خلال التصريح الذي أدلى به جلال الطالباني رئيس الجمهورية في ٢١ نيسان ٢٠٠٥ بأنه سيعمل على تعزيز العلاقات بين العراق وتركيا في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية وملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية^(١٦).

أبدى الجانب التركي ارتياحه أيضاً من ذلك التصريح وشدد فيما بعد على ضرورة تطوير العلاقات كافة مع الجانب العراقي وبضمنها السياسية.



ففي أوائل حزيران ٢٠٠٦ أكد هوشيار زيباري وزير الخارجية العراقي لدى استقباله أوغوز جيليكول Oğuz çiligül ممثل تركيا في العراق انه تسلم رسالة من نظيره التركي تضمنت توجيه دعوة رسمية لزيارة تركيا بهدف مناقشة تعميق العلاقات بين البلدين في الميادين كافة والتوقيع على بروتوكول للتعاون بين وزارتي خارجية بلديهما^(١٧).

طراً على العلاقات السياسية بين الدولتين بعض التحسن سنة ٢٠٠٧، لكنه لم يكن بالمستوى المطلوب، نظراً لتزايد العمليات المسلحة لحزب العمال الكردستاني داخل الأراضي التركية انطلاقاً من قواعده في شمال العراق مما ولد أزمة بين الطرفين بسبب القرار الذي اتخذه المجلس الوطني التركي قبل عدة أيام من ذلك التاريخ بالسماح للقوات التركية بالتوغل عبر الحدود في شمال العراق لملاحقة عناصر ذلك الحزب^(١٨). وعلى اثر ذلك توجه علي باباجان Babacan وزير خارجية تركيا (٢٠٠٧ - ٢٠٠٩) في ٢٣ تشرين الأول ٢٠٠٧ على رأس وفد إلى بغداد والتقى فيها بكبار المسؤولين العراقيين ودار الحديث في الاجتماع الذي ترأسه الطالباني حول ضرورة وضع حد لنشاطات الحزب.

ومن جانبه صرح زيباري في مؤتمر صحفي عقده مع نظيره التركي بعد ذلك الاجتماع بان البلدين أكدا على حرص الطرفين على مكافحة الإرهاب بشكل مشترك وعدم السماح لأي مجموعة مهما كانت بما فيها حزب العمال الكردستاني ونشاطاتها الإرهابية لتسميم العلاقات الثنائية الطيبة بين بلديهما^(١٩). ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد لا بل أعلن أردوغان في ٢٤ تشرين الأول ٢٠٠٧ في مؤتمر للمستثمرين في لندن بان بلاده ستبحث فرض عقوبات تجارية على العراق، وبخاصة على إقليم كردستان العراق. وبدوره أشار باباجان في ذلك المؤتمر إلى طبيعة العلاقات التي تربط البلدين الجارين ومما قاله بهذا الصدد: ((تربط تركيا علاقات تاريخية طويلة وعلاقات ثقافية واقتصادية قوية مع العراق، ولن نسمح بالإساءة لها بسبب



منظمة إرهابية ((حزب العمال الكردستاني)). وأردف قائلاً: ((من ناحية ثانية نحن نتوقع من جيراننا أن يساعدونا ويدعمونا في حربنا ضد الإرهاب والإرهابيين))^(٢٠).

ومن أجل كسب ود الجانب التركي وتجنباً لأي عمل عسكري قد تقوم به القوات التركية المحتشدة على الحدود العراقية - التركية كررت الحكومة العراقية في ١٧ تشرين الثاني ٢٠٠٧ مطالبتها لنظيرتها التركية بزيادة التعاون فيما بينهما للتصدي لهجمات عناصر ذلك الحزب عبر زيادة نقاط التفتيش الحدودية^(٢١). كما زار الطالباني على رأس وفد رفيع المستوى ضم وزراء المالية والنفط والموارد المائية والصناعة وشؤون الأمن الوطني أنقرة في ٧ آذار ٢٠٠٨، بدعوة من نظيره التركي عبدالله غول Gul الذي أكد على ضرورة تعميق العلاقات بين بغداد وأنقرة في مواجهة التهديد الذي يمثله الحزب نفسه للعلاقة بين الطرفين^(٢٢). واجتمعوا بنظرائهم الأتراك. وعرضت نتائج اجتماعاتهم في مؤتمر صحفي عقده الرئيسان (الطالباني وغول). وفي بداية المؤتمر أشار غول إلى أن الطالباني يرأس دولة صديقة وجارة لتركيا وأضاف أن العلاقات بين الدولتين متميزة وتجمعهما مصالح عديدة أولهما روابط أخوة وقربة . وقال أن المباحثات كانت ودية ومهمة، مؤكداً أن الزيارة تمثل ميلاد عهد جديد في العلاقات بين دولتيهما. وتحدث عن معاناة الشعب العراقي بسبب تردي وضعه الأمني. وشدد على أن تركيا تولي أهمية كبيرة لوحدة أراضي العراق ووحدته السياسية وسيادته وأمنه ورفاهية شعبه وأنها ترغب في إقامة تعاون وثيق معه وتفعيل الطاقات الكامنة . وقال أيضاً بأننا نعلم أن العراقيين يستطيعون تفهم الأعمال التي نقوم بها ضد الإرهاب. وبصدد الموضوع نفسه أشار الطالباني بأن الدستور العراقي يمنع وجود أي قوة مسلحة على الأراضي العراقية وإن العراق ملتزم بالاتفاقية الأمنية المشتركة بين البلدين والبيان السياسي الذي صدر قبل عشر سنوات بهذا الخصوص. وبلغ الرئيس غول أنه لا يمكن القبول بوجود قوة مسلحة



في بلد آخر وتستخدمه للعمل ضد بلد مجاور. وأضاف أن عناصر حزب العمال الكردستاني امامهم خيار اما أن يضعوا السلاح جانبا أو يغادروا المنطقة، إذ لا يمكن السكوت على وجود قوة مسلحة تعمل على خلق مشاكل لتركيا التي قدمت للعراقيين الكثير من المساعدات أيام الشدة والمعارضة^(٢٣).

ومن جانبه أكد الطالباني على رغبة العراق في تطوير علاقاته مع تركيا على أساس الاحترام المتبادل لسيادة البلدين والتعاون في جميع المجالات. وشدد على أن طموح العراق هو الارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مستوى استراتيجي. واقترح على الجانب التركي تشكيل هيئة سياسية عليا يترأسها رئيسا حكومة البلدين أو نائباها أو وزيرا الخارجية لتنسيق ومتابعة نشاطات الوزارات وبذل الجهود للارتقاء بالعلاقات إلى مستوى استراتيجي . وقوبل هذا الاقتراح باستحسان الجانب التركي^(٢٤).

وأخيرا تم تعيين مراد أوزجيليك مبعوث تركيا الخاص في العراق لمناقشة القضايا العالقة مع حكومة إقليم كردستان^(٢٥)، الذي بدوره زار بغداد والبصرة والموصل ودهوك خلال الفترة (١٩-٢٥) آذار ٢٠٠٨ التقى خلالها بكبار المسؤولين العراقيين، فمثلا التقى في بغداد مع طارق الهاشمي نائب رئيس الوزراء، وبحث معه العديد من الجوانب التي تخص العلاقات الثنائية بين بلديهما وسبل الارتقاء بها نحو الأفضل. وبحسب البيان الذي صدر عن السفارة التركية في بغداد في ٢٦ من الشهر نفسه أن تلك الزيارة كانت تهدف إلى متابعة القضايا التي نوقشت خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها الطالباني إلى تركيا^(٢٦).

توجت تلك العلاقات من خلال الزيارة التاريخية التي قام بها اردوغان رئيس وزراء تركيا على رأس وفد ضم كل من جميل جيجيك çecik وزير الدولة ونائب رئيس الوزراء وعلي باباجان وزير الخارجية وحلمي جولر Guller وزير الطاقة إلى بغداد في ١٠ تموز ٢٠٠٨ هي الأولى من نوعها



لمسؤول تركي منذ ١٨ سنة^(٢٧). ولقائه بنظيره العراقي نوري المالكي وما تمخض عنها من نتائج تتمثل بتوقيع اتفاقية (الإعلان السياسي المشترك) التي تعد تدشيناً لعهد جديد من العلاقات العراقية- التركية، حيث تأسس بموجبها (المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا)^(٢٨).

أشار الإعلان إلى أن رئيسي وزراء الدولتين سيرأسان هذا المجلس ويقوم وزيراً خارجيتهما بتنسيق عمل المجلس ووضع اللمسات الأخيرة لأجندة كل اجتماع. وأوضح نص الإعلان أن المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي سيجتمع ثلاث مرات سنوياً على المستوى الوزاري، وستعقد اجتماعات رسمية رفيعة المستوى مرة كل ثلاثة أشهر في عاصمتي الدولتين^(٢٩).

وشملت هذه الشراكة الاستراتيجية المجالات السياسية والدبلوماسية والثقافية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والذي يهمنها هنا المجالات السياسية والدبلوماسية التي تضمنت :

أولاً: دعم جهود الحكومة العراقية في مكافحة الإرهاب.

ثانياً: الحفاظ على استقلال العراق وسيادته التامة ووحدة اراضيه ضد أي تهديدات.

ثالثاً: التزام دول الجوار وكذلك اجتماعاتها الموسعة في دعم الحكومة العراقية من اجل عراق حر، مستقل ، موحد ، اتحادي، ديمقراطي ومزدهر.

رابعاً: الالتزام بمبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة في احترام الحدود الدولية المعترف بها، والتعهد بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

خامساً: تشجيع برامج التبادل الدبلوماسي والتعاون والتنسيق لسياسات الدولتين في المحافل الدولية والإقليمية كالديم المتبادل لطلبات الترشيح للمنظمات واللجان والمناصب الدولية لكلا الدولتين^(٣٠).

وعقب انتهاء مباحثات الجانبين عقد المالكي مؤتمراً صحفياً مع اردوغان وصرح الأخير بان هناك إرادة مشتركة للتعاون الاستراتيجي بين البلدين،



وأكد انه وجد تفهما ومساندة من حكومة المالكي وحكومة إقليم كردستان العراق للوقوف في وجه حزب العمال الكردستاني^(٣١). ودعا العراقيين للحفاظ على وحدتهم مؤكداً أن تركيا تقف إلى جانبهم للتغلب على الصعوبات والمشاكل، وأعرب عن ثقته في أن العراق الديمقراطي يمكنه تحقيق الأمن والاستقرار في وقت قريب. ومن جهته صرح المالكي بأن الظروف الحاكمة اليوم هي التعاون في جميع المجالات ، وأضاف أن العراق الحالي يبحث عن علاقات ايجابية وتعاون مع مختلف الدول، وبخاصة دول الجوار^(٣٢).

كان لإبرام هذه الاتفاقية صدى واسعاً لدى الأوساط الرسمية العراقية، فقد ذكر بيان صدر عن مكتب الهاشمي بان زيارة اردوغان إلى العراق تمثل حدثاً تاريخياً وتقرأ على أنها وقفة مسؤولة ومؤشر لمستقبل واعد في العلاقات الثنائية بين البلدين ومما قاله الهاشمي ايضاً: ((نحن سعداء بتوقيع الاتفاقية الإستراتيجية التي ستفتح انشاء الله آفاق التعاون بين الطرفين وتحقق الأمل في علاقات جديدة بين البلدين الجارين وهو ما كنا نتمناه منذ وقت))^(٣٣).

ظهرت النتائج الأولى لذلك الاتفاق من خلال ما توصلوا إليه وزيراً خارجية البلدين في أنقرة في ٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٩ بشأن إنشاء مركز قيادة مشترك في اربيل والذي ضم الولايات المتحدة أيضاً الهدف منه التنسيق على صعيد المعلومات الاستخباراتية لمحاربة عناصر حزب العمال الكردستاني^(٣٤). وذكر باباجان خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده مع نظيره العراقي بان تراجع أنشطة ذلك الحزب في العراق هو الشرط الملائم لتطبيع كامل العلاقات بين العراق وتركيا^(٣٥).

كان لتركيا مواقف ايجابية إزاء ما كانت تشهده الساحة العراقية من خلافات بين المجموعات الأثنية والدينية وكذلك التوتر في العلاقات العراقية - السورية. فبالنسبة للأولى ذكر أردوغان بحسب ما أوردته وكالة أنباء الاناضول بان هناك خلافات خطيرة بين المجموعات الأثنية والدينية العراقية



التي قد تؤدي إلى تقسيم العراق ومن ثم إلى حرب أهلية مبيناً عدم رغبة بلاده في تعرض العراق إلى التجزئة، وإلى اتصالاتها المستمرة بجميع الكتل السياسية ومع الحكومة المركزية بشأن الأمن الإقليمي، فضلاً عن ترحيبها بحسن نوايا الطالباني وموقفه إزاء الإرهاب في إشارة إلى حزب العمال الكردستاني^(٣٦). أما الثانية فقد أطلقت الحكومة التركية وساطة بين العراق وسوريا عن طريق إيفاد أحمد داود أوغلو وزير خارجيتها إلى بغداد ثم إلى دمشق. وفعلاً التقى مسؤولون عراقيون وسوريون في أنقرة في ١٥ أيلول ٢٠٠٩ لبحث التوتر الذي نجم عن اتهامات بغداد لدمشق بخصوص دعم الإرهاب^(٣٧).

شهدت السنة نفسها زيارة المسؤولين الأتراك وبأعلى المستويات إلى العراق. ففي ٢٣ آذار توجه غول إلى بغداد في زيارة رسمية هي الأولى من نوعها لرئيس تركي منذ أكثر من ثلاثين سنة لبحث الملفات العالقة، وأهمها ملف حزب العمال الكردستاني والمياه بهدف فتح صفحة جديدة من التعاون بين البلدين^(٣٨)، إذ كان الملف الأمني حاضراً بقوة في المباحثات التي أجراها الطالباني مع نظيره التركي غول، وطالب الأخير الجانب العراقي بالعمل على ملاحقة عناصر ذلك الحزب كشرط أساسي لتحقيق تعاون كامل بين البلدين في المجالات كافة^(٣٩). ومن جهته أكد الطالباني أيضاً على ضرورة إنهاء ذلك الحزب العمليات المسلحة التي يقوم بها أو مغادرة الأراضي العراقية^(٤٠). كما التقى نيجيرفان البارزاني رئيس حكومة إقليم كردستان غول في بغداد وتباحثا الموضوع نفسه^(٤١). وفيما يتعلق بملف المياه فقد طالب العراق من تركيا السماح بتدفق مزيد من المياه عبر السدود على طول نهر دجلة^(٤٢). وتجدر الإشارة أن تلك الأزمة بدأت تستفحل في السنوات الأخيرة جراء انخفاض مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات وحرمان العراق من حصته الطبيعية التي تتناسب مع قوانين المشاطة وحاجة العراق للمياه، وبخاصة إن التوجه في العراق للزراعة أصبح مطلباً



أساسياً في بناء إقتصاده. ومن أجل وضع حد لهجرة قسم من المزارعين لأراضيهم وأضطرارهم الى بيع مواشيهم واللجوء الى المدينة طلباً للعيش بعد أن فقدوا مهنتهم الأصلية في زراعة الأرض بسبب شحة المياه والذي تسبب نقصانها الحاد في تدهور حقيقي للقطاع الزراعي في العراق^(٤٣).

ويبدو من خلال الزيارة التي قام بها أردوغان الى بغداد في ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٩ وبرفقته وزراء الخارجية والداخلية والتجارة والموارد المائية والطاقة استهدفت تفعيل عمل المجلس الأعلى الاستراتيجي بين البلدين وإن ملف حزب العمال الكردستاني وكذلك ملف المياه كانا على رأس جدول أعمال المسؤولين الأتراك مع نظرائهم العراقيين^(٤٤). ومما قاله اردوغان في مؤتمر صحفي بشأن الحزب نفسه ما يأتي: ((تلقينا دعماً من حكومة المالكي وحكومة إقليم كردستان ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني)) وأضاف ((أن حزب العمال يشكل تهديداً للمنطقة كلها وليس للعراق وتركيا فقط)) وشدد على عدم السماح لذلك الحزب بأن يسمم العلاقات بين البلدين وهناك تفهم مشترك في هذا المجال بالذات وإرادة مشتركة لأزالته من قبل الأطراف جميعاً^(٤٥). ومن جانبه عرض المالكي في لقائه مع أردوغان مطالب العراق بتحديد حصص مياه نهري دجلة والفرات. وأشار الأخير إلى أن حكومته أمرت بزيادة تدفق مياه نهر الفرات الى العراق وسوريا الى ٥٥٠ متراً مكعباً في الثانية^(٤٦). وكان عدد من أعضاء مجلس النواب العراقي قد إتفقوا في أيلول من تلك السنة على إسقاط أي إتفاق مع تركيا أو إيران أو سوريا لا يضمن بندا بمنح بلادهم حصه عادلة من موارد المياه^(٤٧).

وتجدر الإشارة هنا أن عدداً من اللجان الوزارية والاستثمارية العراقية والتركية استبقت زيارة اردوغان لبغداد بأجتماعات ولقاءات ثنائية قبل يومين من تلك الزيارة. وترأس لييد عباوي وكيل وزارة الخارجية الجانب العراقي ومراد أوزجيليك سفير تركيا في بغداد الجانب التركي . وصرح عباوي بأنه تم إنجاز ما يقارب ٥٠ إتفاقاً ومذكرة تفاهم في مختلف أوجه التعاون بين



الوزارات العراقية ونظيراتها التركية. وكانت وزارة الخارجية والداخلية والتجارة والمواد المائية والنفط والكهرباء أهم الوزارات المشاركة في تلك الاجتماعات^(٤٨). علماً أنه ما تم الاتفاق عليه قد حصلت الموافقة والتوقيع عليها أثناء هذه الزيارة التي قام بها أردوغان لبغداد^(٤٩).

وبهدف إقامة علاقات جيدة مع جميع الجهات السياسية العراقية وتطوير العلاقات مع العراق خلال الفترة المقبلة وفي مختلف المجالات، توجه مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان على رأس وفد وزاري من حكومة الإقليم في ٣ حزيران ٢٠١٠ إلى تركيا والتي تعد الأولى من نوعها بصفته رئيساً للإقليم وليس رئيساً للحزب الديمقراطي الكردستاني وبدعوة رسمية من الحكومة التركية والتي تمثل إقراراً واضحاً من الحكومة نفسها بشرعية الوضع القائم في إقليم كردستان العراق. والتقى البارزاني هناك بأردوغان رئيس وزراء تركيا وأحمد داؤد أوغلو وزير خارجيته. وصرح البارزاني في مؤتمر صحفي عقده مع داؤد أوغلو في أنقرة ما يأتي: ((إن زيارتي الحالية لتركيا هي لإكمال بناء العلاقات بين الطرفين فضلاً عن دعم الانفتاح التركي على جميع الأطراف السياسية في العراق))^(٥٠). وفي حديث له عن حزب العمال الكردستاني تعهد بأن الإقليم يبذل حالياً كافة الجهود لوقف أعمال العنف المتزايدة التي يشنها الحزب ضد تركيا ومما قاله بهذا الصدد أيضاً: ((نحن ضد استمرار العنف، نحن لا نرى أن أمن تركيا ينفصل عن أمننا، وسنوسع جهودنا لإنهاء هذا الوضع السيء))^(٥١). وأشار البارزاني إلى أن الهدف من زيارته هو توسيع العلاقات مع تركيا التي يشترك الكرد معها في الكثير من القيم، مشيداً بجهود أردوغان لدفاعه عن الكرد الأتراك وزيادة حقوقهم الثقافية والسياسية^(٥٢). ومما ذكره وزير خارجية تركيا بخصوص الموضوع نفسه ما يأتي: ((أن أنقرة تتوقع تعاوناً وثيقاً من أكراد العراق في محاربة متمردي حزب العمال الكردستاني التركي المحظور))^(٥٣).



ورداً على تلك الزيارة زار داؤد أوغلو وزير خارجية تركيا على رأس وفد أربيل في ٧ تشرين الثاني ٢٠١٠ والتقى هناك برئيس إقليم كردستان وعددًا من المسؤولين الكرد. وأوضح داؤد أوغلو إن الهدف من الزيارة هو الأطلاع على آخر التطورات بشأن الجهود الرامية لتشكيل حكومة جديدة في العراق، معرباً عن الاستعداد لتقديم المساعدة والمشورة لأربيل وبغداد في هذا الصدد، علماً أن الانتخابات العامة جرت في العراق في ٧ آذار ٢٠٠٩ ولم يتم تشكيل الحكومة حتى تاريخ تلك الزيارة. وفي اليوم نفسه - ٧ تشرين الثاني ٢٠١٠ - توجه داؤد أوغلو الى بغداد والتقى هناك بالمالكي وأكد على أن تشكيل الحكومة شأن عراقي، مجدداً دعم تركيا للعراق في سعيه لتحقيق الأمن والاستقرار^(٥٤).

تطور العلاقات الإقتصادية- التركية (٢٠٠٥ - ٢٠١٠)

كان العراق في عقد الثمانينات من القرن العشرين أكبر شريك تجاري لتركيا قياساً بالدول العربية الأخرى، إذ كان يمثل أكبر مصدري النفط إليها، فمثلاً خلال الأشهر (كانون الثاني- أيلول ١٩٨٧) بلغ إجمالي واردات تركيا النفطية ١٣,٧ مليون طن قيمتها ١٨٨٤ مليون دولار منها ٥,١٢٢ ملايين طن من العراق قيمتها ٦٧٨ مليون دولار، وهذا يعني أن الأخير زودها خلال تلك الفترة بـ ٣٧,٤% من إجمالي هذه الواردات^(٥٥).

تراجعت العلاقات الإقتصادية والتجارية بين الدولتين في عقد التسعينات من القرن العشرين الى مرتبة متدنية قياساً بالدول العربية أيضاً إثر إجتياح القوات العراقية للكويت في ٢ آب ١٩٩٠ وإلتزام تركيا بالحظر الإقتصادي الذي فرض على العراق في الشهر نفسه من قبل مجلس الأمن الدولي، حيث ظهرت دولاً عربية أخرى أكثر أهمية في المجال التجاري، لاسيما المملكة العربية السعودية وليبيا والإمارات العربية المتحدة ومصر. ففي سنة ١٩٩٢ مثلاً بلغت الصادرات السعودية الى تركيا ٥٨,٣% في حين بلغت



وارداتها %٢٢,٦، أما العراق فقد بلغت صادراته الى تركيا في تلك السنة %٠,٠٣ أما وارداته فكانت %٩,٨^(٥٦).

ومنذ سنة ١٩٩٤ بدأت بعض الأوساط السياسية التركية وفي مقدمتها سليمان ديميرل Demirel رئيس الجمهورية التركية (١٩٩٣-٢٠٠٠) المطالبة برفع ذلك الحظر المفروض على العراق الذي ألحق بتركيا خسائر إقتصادية كبيرة. وشهدت السنة نفسها استئناف جزئي للتجارة بين الدولتين، حيث قام بعض المسؤولين الأتراك بزيارة العراق خلال سنتي (١٩٩٤-١٩٩٥) وتوقيع بروتوكول للتعاون التجاري والصناعي وتشكيل غرفة تجارة مشتركة، وكذلك استمرار المباحثات الفنية بينهما لإعادة استئناف ضخ النفط العراقي عن طريق إنبوبي نقل وتصدير ذلك النفط عبر تركيا^(٥٧).

استفادت تركيا قليلاً أواخر سنة ١٩٩٧ قياساً بسنوات قبل فرض ذلك الحظر من خلال ما توصل إليه العراق مع هيئة الأمم المتحدة في تطبيق إتفاق "النفط مقابل الغذاء" الذي سمح بموجبه للعراق تصدير كمية محدودة من نفطه بقيمة ملياري دولار كل ستة شهور، اذ حصلت تركيا على ١٤٠ مليون دولار كرسوم وعوائد نقل وتصدير العراق عبر إنبوبي كركوك-يومورتاليك Yumurtalik في المرحلة الأولى من تطبيق هذا الاتفاق (١٠ كانون الأول ١٩٩٦-٧ حزيران ١٩٩٧) وكذلك زاد حجم التبادل التجاري بينهما ما بين (٣٠٠-٥٠٠) مليون دولار في غضون تلك المرحلة. وبلغ مجموع ما صدره العراق خلال تلك المرحلة ١٢٠ مليون برميل، منها ١٨,٦١ مليون برميل بنسبة %١٥,٥ من الأجمالي استوردته تركيا مقابل تجهيز العراق بأغذية وأدوية^(٥٨)، فضلاً عن ذلك كان العراق يزود تركيا ١٠٠ ألف برميل يومياً خارج إطار إتفاق "النفط مقابل الغذاء" عن طريق الشاحنات التركية^(٥٩).

شهدت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين تطوراً ملحوظاً سنة ٢٠٠١ وفي المجالات كافة، سواء في إطار مذكرة التفاهم "النفط مقابل



الغذاء" أو في إطار اتفاقيات التبادل التجاري المشترك بينهما، وأبرز دليل على ذلك أن حجم التبادل التجاري بينهما بلغ زهاء ٣ مليارات دولار^(٦٠). إن ما تعرض له العراق من احتلال أراضييه بسبب الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال (٢٠ آذار - ٩ نيسان ٢٠٠٣)، وما رافق ذلك من تردي الأوضاع الأمنية فيه، كان من الطبيعي أن ينعكس ذلك سلباً على مستويات حجم ذلك التبادل بين العراق وتركيا، ومع ذلك أبدى المسؤولون العراقيون والأتراك استعدادهم لتطوير العلاقات بين دولتيهما وفي مختلف المجالات. ففي ٢١ نيسان ٢٠٠٥ صرح جلال الطالباني رئيس الجمهورية العراقية بأنه سيعمل على تطوير العلاقات بين الدوائتين في المجالات السياسية والإقتصادية وعلى فتح معبر حدودي ثانٍ مع تركيا وفتح قنصلية تركية في الموصل^(٦١). ومن خلال الزيارة التي قام بها وفد عراقي برئاسة أحمد الجبلي نائب رئيس الوزراء الى أنقرة في أوائل آذار ٢٠٠٦ أبدى الجانب التركي أستعداده على فتح ذلك المعبر، فضلاً عن التعاون الكامل في مجال الصناعة وإقامة مدينة صناعية كبرى في كركوك، ومناقشة الديون المترتبة على العراق والبالغة ١,٤٠٠,٠٠٠ دولار، والعمل على زيادة حجم التبادل التجاري بينهما^(٦٢)، علماً أنه بلغ في السنة ذاتها ما يقارب ٢,٩ مليار دولار^(٦٣).

شهدت السنوات اللاحقة تطوراً ملحوظاً في العلاقات الإقتصادية بين الدولتين من خلال الزيارات المتبادلة لمسؤولي الدولتين وبأعلى المستويات وما تمخض عنها من التوقيع على اتفاقيات إقتصادية وتجارية أدت في نهاية المطاف الى حصول عدد من الشركات التركية على فرص الأستثمار في العراق وكذلك المساهمة في إعادة أعمارهِ وزيادة تدفق كميات النفط العراقي عبر الأراضي التركية، وإرتفاع وتائر حجم التبادل التجاري بينهما. فمن خلال الزيارة التي قام بها الطالباني على رأس وفد كان بضمينه وزراء المالية والنفط والصناعة الى أنقرة في ٧ آذار ٢٠٠٨، التقى في اليوم التالي



بمجلس رجال الأعمال العراقي - التركي داعياً المستثمرين الأتراك الى العمل في العراق، لا سيما في ضوء وجود إمكانيات واسعة توفرها موازنة السنة نفسها. وقدمت توضيحات بشأن آليات العمل المشترك وإحتمالات إنشاء مناطق صناعية وتجارية مشتركة على حدود البلدين^(٦٤). كما شدد أردوغان في الاجتماع الذي ضم وفدي البلدين في اليوم نفسه على أن التعاون بين العراق وتركيا سيؤدي الى قيام قوة اقتصادية كبيرة موضحاً أن حجم التبادل التجاري الذي بلغ ٣ مليارات دولار سنة ٢٠٠٧ قد يرتفع الى ١٠ وحتى ٢٥ مليار دولار. ودعا الى توحيد جهود البلدين لبناء المستقبل معاً واتخاذ خطوات بعيدة المدى. وبدوره أكد الطالباني الشيء نفسه من حيث إصرار الحكومة العراقية على تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين واقترح تشكيل هيئة سياسية عليا يرأسها رئيسا حكومة الدولتين أو نائباهما أو وزيراً الخارجية لتنسيق ومتابعة نشاطات الوزارات وبذل الجهود للارتقاء بالعلاقات الى مستوى إستراتيجي^(٦٥). وتوجت تلك الجهود من خلال الزيارة التي قام بها أردوغان الى بغداد في ١٠ تموز ٢٠٠٨، حيث وقع مع المالكي في اليوم نفسه إتفاقية ثنائية لتشكيل المجلس الأعلى للتعاون الأستراتيجي بين البلدين الذي برئاستهما بحسب نص الإعلان المشترك الذي سيكون نقله بيان للحكومة العراقية^(٦٦).

وتضمن الإعلان في المجالات المتعلقة بالأقتصاد والطاقة ما يأتي:-

- (١) عقد إتفاقيات للتعاون والتكامل الأقتصادي الأستراتيجي بين البلدين قبل نهاية سنة ٢٠٠٨.
- (٢) تشجيع التعاون الرامي الى تنشيط السياحة بينهما.
- (٣) تعزيز التعاون لتنمية العلاقات التجارية لتحقيق المصلحة المشتركة لشعبيهما وعقد إتفاقية تجارة حرة بين البلدين من أجل تحقيق ذلك.



- ٤) التشجيع والعمل على برامج مشتركة لتأسيس مناطق تجارية وصناعة حرة للمساهمة في زيادة فرص العمل والاستثمار في العراق، وكذلك تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين الجارين^(٦٧).
- ٥) التعاون في نشاط إعادة إعمار العراق لتلبية الاحتياجات الأساسية وتوفير الخدمات للشعب العراقي.
- ٦) تشجيع التعاون في مجال الموارد المائية والزراعة لمساعدة العراق على تلبية حاجاته الزراعية والمائية، وبضمنها تلك المتعلقة بالري مع الأخذ بنظر الاعتبار حاجة تركيا الزراعية والمائية على توفير تلك المساعدات.
- ٧) دعم التعاون في مجال البنى التحتية للنقل في العراق بهدف ربطه مع أوروبا عبر تركيا.
- ٨) تشجيع شركات القطاع العام والخاص لزيادة التعاون في مجال الاستثمار لكلا البلدين وتطوير العلاقات التجارية بينهما، فضلاً عن دعم التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في جميع مجالات الحياة الاقتصادية بشكل يهدف الى زيادة فرص العمل بين البلدين.
- ٩) العمل على إقامة برامج تبادل بين المؤسسات الاقتصادية والمالية ذات العلاقة لتشجيعها على تطوير الشراكة في القطاعين المالي والمصرفي بين البلدين.
- ١٠) دعم التطور الاقتصادي في العراق من خلال برامج المساعدة في إطار جهوده للتحويل الى إقتصاد السوق.
- ١١) التعاون في مجال الطاقة بين الشركات العراقية والتركية، كذلك نقل الموارد الطبيعية العراقية الى الأسواق العالمية بواسطة مسارات التصدير الأكثر اعتماداً كتطوير وتوسيع القدرة الحالية لخط نفط



(كركوك - يومورتاليك) وبناء شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من العراق الى الأسواق العالمية عبر تركيا.

(١٢) تحقيق المشاريع التي ستساعد العراق وتركيا في تأمين إحتياجاتهما من الطاقة الكهربائية وتنظيم برامج تدريبية للملاك العراقي في قطاع الكهرباء.

(١٣) الإسراع بفتح بوابات حدودية جديدة بين البلدين^(٦٨).

وأعلن أردوغان في المؤتمر الصحفي المشترك مع المالكي عقب إنتهاء مباحثاتهما في اليوم ذاته توقيع عدة اتفاقيات للتعاون بين الدولتين لزيادة حجم التبادل التجاري الى ١٠ مليارات دولار، وأشار الى سعي الجانبين لزيادة هذا التبادل الى ٢٥ مليار دولار خلال ثلاث سنوات القادمة. وأضاف بأن تلك الاتفاقيات تتضمن أسلوباً جديداً للتعاون بين البلدين. وإن المنطقة تحتاج الى رؤية استراتيجية أكثر من أي وقت مضى لفتح آفاق جديدة للسلام والرفاهية والاستقرار^(٦٩).

ومن جانب آخر أثمرت جهود حكومة التركية مع الحكومة إقليم كردستان الى إقامة علاقات اقتصادية متطورة بعد أن اتخذت حكومة أردوغان خطوات غير مسبقة للتقرب من حكومة الأقليم، منها إرسال مبعوث رسمي عنها وهو أوزجليك في ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٩ للقاء مسعود البارزاني رئيس الأقليم في أربيل الذي تناول سبل تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين الأقليم وتركيا^(٧٠). وأثمرت تلك الزيارة أيضاً عن حصول تركيا على عقود نفطية في الأقليم نفسه بما فيها مد أنابيب النفط والغاز من مدينة كركوك الى ميناء جيهان Cihan التركي^(٧١).

شهدت العلاقات الاقتصادية والتجارية تحسناً أكثر بين العراق وتركيا إثر الزيارة التي قام غول الرئيس التركي الى بغداد في ٢٣ آذار ٢٠٠٩ ولقائه بنظيره العراقي الطالباني وصرح غول بأن العراق وتركيا قررا أيضا زيادة حجم التبادل التجاري بينهما من خمسة مليارات الى عشرين مليار



سنويا^(٧٢)، وتجدر الإشارة ان حجم التبادل التجاري بينهما سنة ٢٠٠٨ بلغت قيمته ٥,٢ مليار دولار من بينها ٣,٩ مليار دولار على شكل صادرات تركية متنوعة من بضائع ومنتجات زراعية وصناعية الى العراق في حين بلغت الواردات التركية من العراق ١,٣ مليار دولار اغلبها منتجات نفطية^(٧٣)، وأشار غول الى توقيع اتفاقية اقتصادية وبحث مسألة إعادة إعمار البنى التحتية في العراق، ومناقشة موضوع الطاقة واستخراج النفط والغاز ونقلها عبر تركيا، وكذلك موقف الحكومة العراقية من اصدار قانون جديد للنفط والغاز كي يتسنى للشركات التركية البت في عقود استثمار ابار النفط في شمال العراق التي حصلت عليها من حكومة الاقليم^(٧٤).

ومن أجل تنشيط تنمية علاقات التعاون المثمر بين الدولتين والاستفادة من فرص الاستثمار الكبيرة ولتطوير الإنشاء والأعمار في العراق وضمن خطة وضعتها وزارة التجارة العراقية، شهدت النجف الأشرف إفتتاح معرض الإنشاء والأعمار الذي أقامته شركة ماکو العراقية وشركة آدم التركية وبالتعاون مع الشركة العامة للمعارض العراقية خلال الفترة (١٢ - ٢١ نيسان) ٢٠٠٩، وشاركت فيه حوالي ١٠٠ شركة تركية في تخصصات ضمت المواد الأنشائية والطاقة والقابلات والكهرباء والمكائن وبرامج الكهرباء والمكائيك والملابس وقطاعات أخرى^(٧٥) كما شهدت ولاية غازي عینتاب Gaziantep - جنوبي تركيا - إقامة معرض العراق الدولي الرابع تحت شعار الأعمار والاستثمار في العراق خلال الفترة (٢١ - ٢٤ أيار) من السنة نفسها الذي نظمته الشركة العامة للمعارض العراقية بالتعاون والتنسيق مع شركة فورم للمعارض والتطوير المساهمة التركية. وشارك فيه ٢٠ بلداً وحوالي ٧٠٠ شركة من مختلف دول العالم، عكست مشاركتها ثلاثة قطاعات رئيسية متمثلة بقطاع تكنولوجيا الأنشائية أولاً وقطاع التجهيزات ومواد ومستلزمات الطاقة والزراعة والمواد الغذائية ثانياً وقطاع تكنولوجيا المواد الغذائية والمنتجات الصناعية والزراعية العامة ثالثاً. وشارك فيه أيضاً عدد من



الوزارات والمؤسسات والشركات العراقية، منها وزارة الأعمار والأسكان، وزارة النفط، وزارة الصناعة والمعادن، هيئة الاستثمار، واتحاد الغرف التجارية والصناعية العراقية ورجال أعمال وتجار عراقيين^(٧٦).

وفي الكلمة الافتتاحية لدورة ذلك المعرض أكد عبد الفلاح حسن السوداني وزير التجارة العراقي ما يأتي: ((إن إقامة هذا المعرض الاقتصادي التجاري الاستثماري على أرض ثالث كبرى المدن الاقتصادية التركية، يشكل مساهمة فاعلة في دعم إقتصاديات المنطقة، وإقامة جسر راسخة وصلبة من الشراكة والتعاون المستمر فيما بينها)). كذلك دعا الشركات التركية والشركات الأخرى من مختلف دول العالم الى المساهمة والاستفادة من فرص الاستثمار الكبرى في العراق، مشدداً رغبة العراق الصادقة في توسيع وتطوير وتنمية آفاق التعاون التجاري مع الجارة تركيا^(٧٧).

وبهدف تفعيل عمل المجلس الاعلى للتعاون الاستراتيجي بين الدولتين توجه اردوغان الى بغداد في ١٥ تشرين الاول ٢٠٠٩ على رأس وفد بضمينه وزراء التجارة والموارد المائية والطاقة التقى خلال ذلك بالطالباني والمالكي وعدد من المسؤولين العراقيين وتطرقت مباحثاتهما الى تفعيل ذلك المجلس وتوقيع اتفاقيات لتطوير التعاون الاقتصادي بينهما. وصرح اردوغان في المؤتمر الصحفي المشترك مع نظيره العراقي بأن العراق وتركيا وقعا ٤٨ مذكرة تفاهم تتعلق بالطاقة والمياه والامن ودعا نظيره الى مضاعفة حجم التجارة بينهما اربع مرات لتبلغ ٢٠ مليار دولار سنوياً ايضاً، علماً ان هذه الزيارة تأتي بعد يوم واحد من ختام اجتماعات لخبراء مختصين يمثلون تسع وزارات عراقية ومثيلاتها التركية في بغداد، حيث قاموا بإعداد أكثر من اربعين اتفاقية ومذكرة تفاهم تتعلق بتطوير التعاون الثنائي في جميع المجالات وبضمنها الاقتصادية^(٧٨).

لم يقتصر التعاون في المجال الاقتصادي بين العراق وتركيا على الحكومة الاتحادية فقط، بل شمل حكومة إقليم كردستان أيضاً، فمن خلال



الزيارة التي قام بها البارزاني الى أنقرة في ٣ حزيران ٢٠١٠ أكد احمد داؤد أغلو وزير خارجية تركيا أن الاجتماع الذي ضم البارزاني وأردوغان تمخض عنه وضع إستراتيجية للطاقة والتجارة والنقل تشمل توسيع نطاق العلاقات التجارية وبدء الخطوط الجوية التركية تسيير رحلات من استانبول الى اربيل وكذلك فتح فروع لمصرفين تركيين هناك وهما البنك الزراعي Ziraat Bank وبنك العمل Is Bank، فضلاً عن أن شركات تركية من بينها جوكوروا ودوغان تتعاون مع اقليم كردستان في المجال النفطي^(٧٩). وتجدر الإشارة أن الحكومة التركية تهدف من وراء ذلك تعزيز الفرص التجارية والاستثمارية للشركات التركية في تلك المنطقة من جهة وعزل حزب العمال الكردستاني المحظور من جانب تركيا من جهة اخرى^(٨٠).

الخاتمة

- من خلال ما تقدم يمكن التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:-
- ١- كانت المواقف التركية بسبب تطورات الأحداث التي شهدتها الساحة العراقية اثر الاحتلال الأمريكي للعراق منذ ٩ نيسان ٢٠٠٣ وحتى الانتخابات العامة في كانون الثاني ٢٠٠٥ في العراق سلبية من حيث تدخلها في شؤونه الداخلية.
 - ٢- غيرت الحكومة التركية من تلك المواقف بعد تلك الإنتخابات بعد أن أدركت انه ليس من مصلحتها التدخل في شؤون العراق وتمثل ذلك بالحفاظ على وحدة أراضيها وأن يعم فيه الاستقرار حتى تتمكن من استئناف علاقاتها التجارية المربحة معه، سواء ما يتعلق بالنفط والسوق العراقية وكذلك مشاركتها في إعمار العراق.
 - ٣- كانت هجمات حزب العمال الكردستاني التركي P.K.K على مناطق جنوب شرق تركيا إنطلاقاً من الأراضي العراقية في شمال العراق من ناحية، ومنح المجلس الوطني التركي الكبير الضوء الأخضر للحكومة



التركية لإجتياح القوات التركية الحدود العراقية لتعقب عناصر ذلك الحزب من ناحية أخرى مصدر قلق وتوتر في العلاقات العراقية - التركية، لكن ما تم الاتفاق عليه سنة ٢٠٠٨ من تشكيل لجنة ثلاثية عراقية - أمريكية - تركية لبحث التنسيق الاستخباري ضد ذلك التنظيم، وضغوطات القيادات الكردية في إقليم كردستان على التنظيم نفسه، أدى إلى انفتاح تركيا على إقليم كردستان، حيث شهدت السنوات اللاحقة تحسناً في العلاقات الاقتصادية بينهما من قبيل حصول عدد من الشركات التركية على مشاريع استثمارية في تلك المنطقة وكذلك تدفق السلع والبضائع التركية إلى المنطقة نفسها، فضلاً عن التحسن الذي طرأ على العلاقات العراقية - التركية وعلى مختلف الأصعدة.

٤- ضرورة استمرار اللقاءات والحوارات بين الجانبين العراقي والتركي وهذا ما شهدته سنوات الدراسة من حيث الزيارات المتبادلة لمسؤولي الدولتين وبأعلى المستويات، بهدف التوصل إلى صيغ معينة لتجاوز المشاكل التي تقف حائلاً دون تطور تلك العلاقات بينهما، منها ما يتعلق بالأمن الأقليمي ومشكلة المياه من حيث التوصل إلى اتفاقية معينة لضمان تدفق المياه عبر نهري دجلة والفرات من منابعه في تركيا وبالكميات المتفق عليها.

٥- ضرورة العمل على تعزيز وتشابك العلاقات بين الدولتين عن طريق الاستفادة من الخبرات والشركات التركية في مختلف المجالات، ومد أنابيب الغاز من الأراضي العراقية إلى الموانئ التركية في البحر الأبيض المتوسط أسوة بأنابيب النفط والتي تجلب الفائدة للدولتين الجارتين. وإن ما توصل إليه الجانبان العراقي والتركي في ١٠ تموز ٢٠٠٨ من توقيع اتفاقية تعاون مشتركة التي تمخض عنها تشكيل (المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي) هو خير دليل على ذلك.



أخيراً إن علاقة الجيرة التي تربط العراق وتركيا تتطلب أن تقوم بينهما علاقات متينة في المجالات كافة، فلو أخذنا بنظر الاعتبار حجم التبادل التجاري بينهما لوجدنا أن معدلاته ارتفعت من مليار دولار سنة ٢٠٠٥ إلى ١٠ مليارات دولار سنة ٢٠١٠.

Iraq-Turkish Relations (٢٠٠٥-٢٠١٠) A Political_Economic Study

Dr. Hanna Azzo Behnan

*Assist. Prof. Historical & Cultural Dept. Regional Studies
Center. Mosul University*

Abstract

This paper studies the nature of the political & economic relations, which prevailed between Iraq & Turkey after the Iraqi General elections in January, ٢٠٠٥ until ٢٠١٠. These relations witnessed a great deal of development, especially after Turkey reconsidered its intervening policy in the Iraqi internal affairs; they reached the ultimate level by signing the joint political Declaration Agreement in July ١٠, ٢٠٠٨, which is regarded as a beginning of a new era for bilateral relations, according to which the supreme strategic cooperation Council between the two countries has been established.



الهوامش

- (١) شذى فيصل رشو العبيدي، تركيا وقضايا المشرق العربي (١٩٦٧-١٩٨٨)، اطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٦، ص ص ٥٣-٥٢.
- (٢) المصدر نفسه، ص ٥٣.
- (٣) محمود علي الداود، "العلاقات العربية - التركية والعوامل المؤثرة فيها"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٥، بيروت، ١٩٨٢، ص ص ٦٧-٦٩.
- (٤) للتفاصيل عن موقف تركيا من الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) ينظر: العبيدي، المصدر السابق، ص ص ٥٦-٧٠.
- (٥) <http://L//www.Usip.Org/puBs/special reports/sr١٤١.html,pp.١-٢>.
- (٦) إبراهيم خليل أحمد حامد العلاف، "السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣" مجلة دراسات إقليمية، العدد ٥، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، حزيران ٢٠٠٦، ص ٥.
- (٧) <http://www.Usip.org.op.cit.p.٤>
- (٨) إذاعة لندن، ٢١ آذار ٢٠٠٣ (إنصات الباحث).
- (٩) حنا عزو بهنان، موقف الحكومة التركية من تطورات الأحداث في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٦ في: العراق ودول الجوار، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الخامس لمركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل والذي انعقد للمدة ٢٠ - ٢١ كانون الأول ٢٠٠٦، ص ٤٧.
- (١٠) المصدر نفسه، ص ٤٩؛ علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٥٨.
- (١١) العلاف، المصدر السابق، ص ٩.



- (١٢) المصدر نفسه، ص ١٥.
 (١٣) بهنان، المصدر السابق، ص ٤٨ ، ٥٠ .
 (١٤) لقمان عمر محمود النعيمي، تركيا وتطورات الأوضاع في العراق- دراسة في المواقف السياسية التركية- ٢٠٠٣-٢٠٠٦، بحث غير منشور، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، حزيران ٢٠٠٧، ص ١١.

(١٥) <http://www.Usip.org.op.cit.pp.٥-٦>

- (١٦) جريدة الصباح ، بغداد، ٢ حزيران ٢٠٠٥.
 (١٧) المصدر نفسه ، ٣ حزيران ٢٠٠٦ .
 (١٨) جريدة الشرق الأوسط ، لندن، ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٧ .
 (١٩) المصدر نفسه.
 (٢٠) المصدر نفسه
 (٢١) الجزيرة نت. الأرشيف، ٢٠-١١-٢٠٠٧.
 (٢٢) باكير وآخرون، المصدر السابق، ص ١٥٩.
 (٢٣) المصدر نفسه، ص ١٥٩؛
<http://www.armanac.org>

(٢٤) Ibid.,

- (٢٥) باكير وآخرون، المصدر السابق ، ص ١٥٩.
 (٢٦) المبعوث التركي الخاص إلى العراق ينهي زيارة استمرت اسبوعاً، شبكة أخبار النجف الأشرف، ١٢ شباط ٢٠١١.
 (٢٧) إذاعة لندن، ١٠ تموز ٢٠٠٨ (انصات الباحث)
 (٢٨) المصدر نفسه
 (٢٩) لقمان عمر محمود النعيمي، ماذا ينتظر من تأسيس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا؟، تحليلات استراتيجية، المجلد (٣)، العدد (٣٩) ، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، كانون الثاني ٢٠٠٩، ص ٣ .
 (٣٠) المالكي و اردوغان يترأسان المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا متاح على الموقع <http://ar.aswataliraq.info/?p=٨٥٣٢١>
 (٣١) باكير وآخرون، المصدر السابق، ص ١٥٩.
 (٣٢) إذاعة لندن، ١٠ تموز ٢٠٠٨ (انصات الباحث)

(٣٣)

<http://www.baghdadtimes.net/Arabic/uploaded/doc/marsad٢٨٢١٢.doc>.

(٣٤) Middle East Online، ٢٣- ١- ٢٠٠٩.

(٣٥) قناة الجزيرة الفضائية، ٢٤- ١- ٢٠٠٩ (انصات الباحث)؛ Arabic,irib.ir, ٢٣-١-٢٠٠٩.

(٣٦) أردوغان عشية زيارة غول إلى بغداد : تقسيم العراق يعني الحرب الأهلية منشورة على الموقع alwathika.com .



- (٣٧) لقاء بين مسؤولين عراقيين وسوريين في أنقرة لبحث التوتر بين البلدين منشور على الموقع
<http://www.newiraq.com/news/index.php?sid=١٠٠٨>.
- (٣٨) جريدة الشرق الأوسط ، لندن ، ٢٤ آذار ٢٠٠٩ .
- (٣٩) قناة الجزيرة الفضائية، ٢٣ آذار ٢٠٠٩ (إنصات الباحث).
- (٤٠) جريدة الزمان، بغداد، ٢٤ آذار ٢٠٠٩ .
- (٤١) ماذا يحمل غول للعراقيين حول الأكراد؟ متاح على الموقع Middle East Online جريدة الزمان، بغداد ، ٢٤ آذار ٢٠٠٩ .
- (٤٢) جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٢٤ آذار ٢٠٠٩ .
- (٤٣) المصدر نفسه.
- (٤٤) زيارة أردوغان لبغداد
- متاح على الموقع: <http://al-iraqnews.net/new/report/٣٨٢٨٧.html>
- (٤٥) اردوغان يدعو دول الجوار لدعم العراق . متاح على الموقع:
<http://www.aawsat.com/details.asp?section=٤٨&article=٤٧٨٣١٠&issueno=١٠٨١٨>
- (٤٦) اردوغان يغادر بغداد وسط ارتياح رسمي لنتائج الزيارة
- متاح على الموقع: <http://al-iraqnews.net/new/report/٣٨٢٨٧.html>
- (٤٧) زيارة اردوغان لبغداد، ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٩
- متاح على الموقع: <http://al-iraqnews,op.cit>
- (٤٨) أردوغان في بغداد اليوم لتفعيل التعاون الاستراتيجي ومكافحة مسلحي حزب (العمال الكردستاني)
- متاح على الموقع: <http://www.iraqoftomorrow.org/breaking-news/٧٣٢٧٤.html>
- (٤٩) اردوغان يغادر بغداد وسط ارتياح رسمي لنتائج الزيارة
- متاح على الموقع: <http://al-iraqnews,op.cit>
- (٥٠) وصول البارزاني إلى أنقرة متاح على الموقع: www.iraqna1.com
- (٥١) البارزاني يتعهد لتركيا بالعمل لوقف هجمات " الكردستاني "
- متاح على الموقع: www.moheet.com
- (٥٢) المصدر نفسه .
- (٥٣) نقلاً عن المصدر نفسه.
- (٥٤) راديو سوا، ٧ تشرين الثاني ٢٠١٠ (انصات الباحث).



- (٥٥) جلال عبدالله معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، دراسات استراتيجية، العدد (٢٣)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨، ص ١٢.
- (٥٦) لمزيد من التفاصيل عن حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية خلال النصف الأول من عقد التسعينات من القرن العشرين ينظر: المصدر نفسه، ص ٩٧-٩٨.
- (٥٧) جلال عبدالله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب ١٩٩٨، ص ١٣٦-١٣٧.
- (٥٨) حنا عزو بهنان، العلاقات النفطية العراقية- التركية ١٩٧٧-٢٠٠١، مجلة دراسات إقليمية، العدد (٥)، حزيران ٢٠٠٦، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٦، ص ٣٣.
- (٥٩) المصدر نفسه، ص ٣٥.
- (٦٠) المصدر نفسه، ص ٣٦.
- (٦١) جريدة الصباح، بغداد، ٢ حزيران ٢٠٠٥.
- (٦٢) بهنان، موقف الحكومة التركية من تطورات الأحداث في العراق، ص ٥٦.
- (٦٣) رواء زكي يونس الطويل، مستقبل العلاقات العراقية- التركية في ظل المصالح المشتركة في : مستقبل علاقات العراق ودول الجوار، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي السادس لمركز الدراسات الإقليمية (٢٧-٢٨) آيار ٢٠٠٩، جامعة الموصل، ٢٠١٠، ص ٥٢٨.
- (٦٤) ملف خاص عن زيارة الرئيس جلال طالباني إلى أنقرة
- متاح على الموقع: <http://www.armanac.org>
- (٦٥) المصدر نفسه .
- (٦٦) المالكي واردوغان يتأسسان المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا
- متاح على الموقع: <http://ar.aswataliraq.op.cit>.
- (٦٧) النعيمي، ماذا ينتظر من تأسيس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي، ص ٤.
- (٦٨) المالكي واردوغان يتأسسان المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا
- متاح على الموقع: <http://ar.aswataliraq.op.cit>.
- (٦٩) إذاعة لندن، ١٠ تموز ٢٠٠٨ (انصات الباحث)
- (٧٠) بوادر إنفتاح دبلوماسي تركي على كردستان العراق
- متاح على الموقع: <http://www.asharqalawsat.com>
- (٧١) قناة الجزيرة، ٢٣ آذار ٢٠٠٩ (انصات الباحث)
- (٧٢) جريدة الزمان، بغداد، ٢٤ آذار ٢٠٠٩.
- (٧٣) جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٢٤ آذار ٢٠٠٩.



(٧٤) تجدر الإشارة أن مشروع قانون النفط والغاز لا يزال معطلاً أمام مجلس النواب العراقي بسبب الخلاف بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بشأن صلاحية توقيع العقود مع شركات النفط الأجنبية

ينظر: جريدة الزمان، بغداد، ٢٤ آذار ٢٠٠٩.

(٧٥) الطويل، المصدر السابق، ص ٥٢٩-٥٣٠.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٥٢٧.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٥٢٧-٥٢٨.

(٧٨) اردوغان يغادر بغداد وسط إرتياح رسمي لنتائج الزيارة

متاح على الموقع: [http://al-](http://al-iraqnews.op.cit)

[iraqnews.op.cit](http://al-iraqnews.op.cit)

(٧٩) البارزاني يلتقي مع اردوغان وأوغلو

متاح على الموقع: الجزيرة نت، البارزاني يتعهد لتركيا بالعمل لوقف هجمات " الكردستاني"،

متاح على الموقع: www.moheet.com

www.moheet.com

(٨٠) البارزاني يلتقي مع اردوغان وأوغلو :

متاح على الموقع : الجزيرة .نت


